

خبراء يحذرون من كارثة صحية وبيئية بسبب ارتفاع الكثافة السكانية في القاهرة.. ويحملون الأحياء مسؤولية التراخيص «العشوائية»

«أبو الفتوح»: الأحياء تحولت إلى بؤر للأمراض.. و«عبد الباقي»: الفساد طغى على أجهزة الحكم المحلي

كثبت - ولاء نبيل،

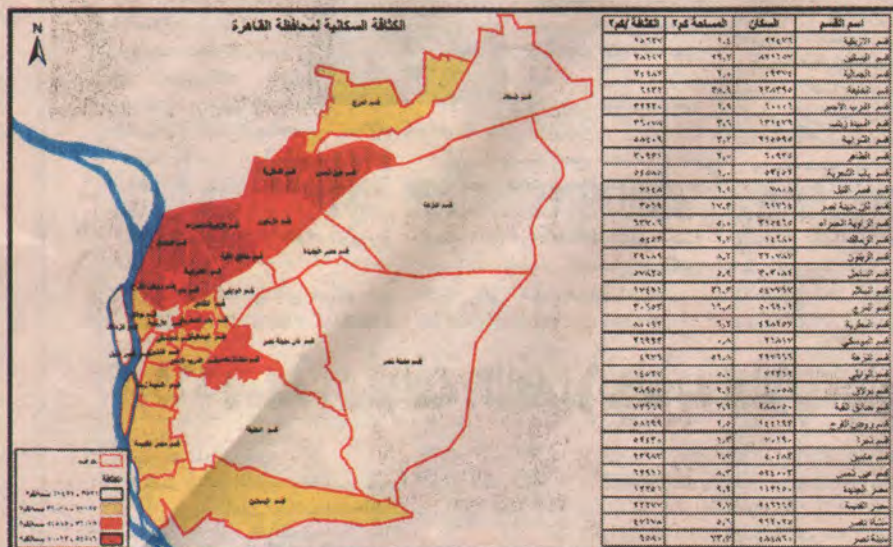
حذر خبراء تخطيط من تعرض مصر لكارثة صحية وبيئية بسبب ارتفاع الكثافة السكانية، وانتقدوا أسلوب إدارة الأحياء، الذي وصفوه به العشوائي والبيروقراطي، مؤكدين أن ارتفاع الكثافة السكانية وانخفاض مستوى التعليم وراء ارتفاع معدلات الجرائم الاجتماعية والأخلاقية.

وقال الدكتور أبو الفتوح سعد، أستاذ الارتقاء العمراني بكلية التخطيط العمراني والإقليمي بجامعة القاهرة: «إن ارتفاع الكثافة السكانية بشكل مهول، في بعض أحياء ومراكز القاهرة الكبرى يرجع في المقام الأول إلى مركزية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق، وسوء التخطيط العمراني بها».

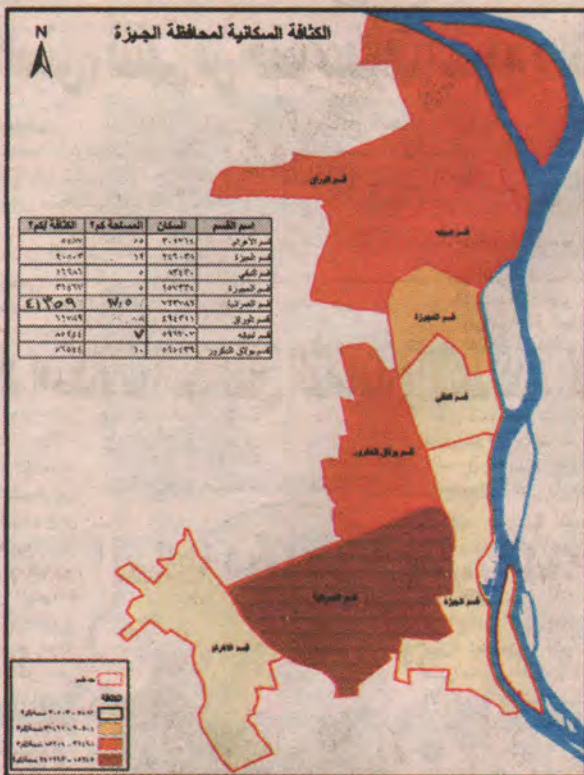
وأضاف: «تحول إقليم القاهرة الكبرى إلى منطقة جذب لجميع سكان الجمهورية، بسبب تركز قطاع الأعمال والاستثمار به، نتيجة مركزية الحكم، وإصدار قرارات سياسية مركزية، تتحكم في توزيع الثروات والاستثمارات في أماكن دون الأخرى، وهو ما دفع الأهالي للتوافد على ذلك الإقليم للعيش به والتمتع بخدماته». وتابع: «أصبح يمثل إسكان الأهالي في الإقليم نحو 60% من إجمالي المياني المقامة عليه، وبمرور الوقت ارتفعت الكثافة السكانية على أرضه بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية لتلك الأماكن، وعجزت الخدمات والمرافق الحكومية وغير الحكومية المقامة به عن تلبية احتياجات هذا الكم الهائل من السكان، فاتبعوا أساليب غير صحية لتوفير احتياجاتهم الدنيا من تلك الخدمات، مثل ملء وشراء جرادل مياه الشرب، والتزاحم في المترو والمواصلات، فضلا عن التراحم الشديد في نصيب الفرد من المساحة الخضراء والأماكن المفتوحة، حتى تحولت أحياء القاهرة الكبرى إلى ملجأ لنشر الأمراض والأوبئة كما تنتشر النار في الهشيم».

وأوضح أبو الفتوح: «استطاع أهالي أحياء القاهرة الكبرى بناء ثروة عقارية لا يمكن التلاعب بها أو خلعها، فالدولة ليس بمقدرتها إجراء تدخل جراحی لإجبار الأهالي على الخروج من الأماكن التي استقروا بها منذ سنوات، ولذلك ينبغي العمل على فتح محاور جديدة للتنمية، تبدأ بإعادة التفكير في أسلوب توزيع الثروات والاستثمارات، كي تتراجع معدلات الزحام في إقليم القاهرة الكبرى».

وحول مساهمة المدن الجديدة في خلع الكثافة السكانية في إقليم القاهرة الكبرى قال: «أنشئت مشروعات المدن الجديدة من خلال منظومة فوقية، من القيادة



خريطة توضح الكثافة السكانية لمحافظة القاهرة



خريطة توضح الكثافة السكانية لمحافظة الجيزة

لكل مجتمع». وأكد الدكتور محمد عبد الباقي إبراهيم، رئيس مركز الدراسات التخطيطية والعمارية، أن إقليم القاهرة الكبرى يستحوذ وحده على 40% من حجم استثمارات الدولة في مجالى المرافق والخدمات، بسبب سوء إدارة التنمية العمرانية للمدن المصرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الكثافة السكانية على الرقعة العمرانية في بعض الأحياء، وأصبحت بمثابة استيطان بشري، خلق زحاما غير مبرر في تلك والأماكن، وأهلك شبكات المرافق والخدمات في تلك الأحياء، التي أصبحت عاجزة عن القيام بدورها بالكفاءة المطلوبة.

واعتقد عبد الباقي أسلوب إدارة الأحياء، الذي كان - على حد قوله - أحد أهم أسباب ارتفاع الكثافة السكانية في الأحياء بهذا الكم العشوائي وقال: «تدار الأحياء في مصر بشكل عشوائي وروتيني وبيروقراطي مركزي من خلال قيادات يتم اختيارها مجرد أنها أهل ثقة، رغم عدم درايتهم بأسلوب أو سياسات تقييم الأداء في تلك الأحياء، فطغى الفساد الإداري على أجهزة الحكم المحلي، خاصة في إصدار التراخيص، التي تسمح بالبناء العشوائي في حيز محدود غير قابل للتوسع». وتابع: «يجد أن مهندسي تلك الأحياء ليسوا على قدر الكفاءة المطلوبة لتنفيذ وتقييم ومراقبة مشروعات العمران في مصر، والمشكلة الحقيقية هي أن ارتفاع الكثافة السكانية في تلك الأحياء مع انخفاض مستوى التعليم أدى إلى ارتفاع معدلات الجرائم الاجتماعية والأخلاقية».

وقال: «نحن بحاجة إلى انفراجة سياسية، تسمح بنشر المزيد من الديمقراطية والحرية واللامركزية في التعامل مع الآراء والدراسات، التي تدعو إلى خلخلة السكان، بعد ارتفاع الكثافة السكانية في بعض الأحياء إلى هذا المستوى، فالعمران دائما مرآة تعكس الصورة الحقيقية

إلى الجمهور، دون أخذ رأيه في التصميمات الجديدة، التي من المفترض أنها صُممت من أجله، وتحولت مشروعات المدن الجديدة إلى مشروعات استثمارية، لا تراعى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء، وأصبحت محكاً لتأمين مستقبل أبناء الأغنياء».